متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

إعـــداد

أ/ محمد عبد المجيد أحمد خليل

المدرس المساعد بقسم أصول التربية- جامعة الأزهر بالدقهلية

أ.د/ علي عمر فؤاد الكاشف

أستاذ أصول التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة

د/ محمد إبراهيم عبده السيد

أستاذ أصول التربية المساعد – كلية التربية – جامعة الأزهر بالدقهلية.

متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

محمد عبد المجيد أحمد خليل[1]، علي عمر فؤاد الكاشف، محمد إبراهيم عبده السيد.

[1]**قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالدقهلية.**

[1]البريد الإلكتروني للباحث الرئيس: **abohamzashahen@gmail.com**

المستخلص

تعد الاستدامة في الوقت الراهن أمراً ضرورياً لجميع المؤسسات؛ نظراً لما يمر به العالم اليوم من تهديدات للحياة على كوكب الأرض، ولعل من أهمها التغيرات المناخية، وفقدان التنوع البيولوجي، استنزاف الطاقة وغيرها، ولتحقيق الاستدامة ينبغي على كافة المؤسسات تبني استراتيجيات وتوفير مقومات البقاء والتواصل لتحقيق الاستدامة بكافة أنواعها. ونظراً للدور الريادي لجامعة الأزهر باعتبارها إحدى المؤسسات المعرفية التي تسهم في تقدم ورقي المجتمع وخدمة قضاياه، من خلال دفع عجلة التنمية والاقتصاد، فتبني البحث فكرة إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بها، كأحد المداخل لتحقيق نمط الاستدامة في التعليم الجامعي، الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، والمساهمة في حل قضاياه ومشكلاته. هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الأسس الفكرية والتاريخية للابتكار الاجتماعي، وإبراز الحاجة إلى أهمية إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر، والكشف عن دوره في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت المنهج الوصفي لتحقيق ذلك الهدف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المتطلبات اللازمة لإنشاء المركز، والعديد من التوصيات والمقترحات بهذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الاجتماعي، التعليم الجامعي الأزهري، أبعاد التنمية المستدامة.

Requirements of Establishing a Center for Social Innovation at Al-Azhar University in Light of the Dimensions of Sustainable Development

Mohammed Abdal Majeed Khalil[(1)], Ali Omar Fouad Al-Kashif, Muhammad Ibrahim Abdo Alsayed

[1]Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education in Cairo, Al-Azhar University.

[1]**Corresponding author E-mail:: abohamzashahen@gmail.com**

ABSTRACT

sustainability is imperative for all organizations taken into account the threats that the world is going through today on the planet. Perhaps the most important of which are climate change, loss of biodiversity, depletion of energy and others. To achieve sustainability, all institutions should adopt strategies and provide the foundations for survival and communication to achieve all kinds of sustainability. In view of the pioneering role of Al-Azhar University as one of the knowledge institutions that contribute to the advancement of society and the service of its causes by advancing development and the economy. The research adopted the idea of establishing a center for social innovation in it as one of the approaches to achieve the pattern of sustainability in university, which in turn is reflected in achieving sustainable development in society and contribute to solve its issues and problems. The current research aimed at identifying the intellectual and historical foundations of social innovation, highlighting the need to establish a center for social innovation at Al-Azhar University, revealing its role in achieving sustainable development. The research used the descriptive approach to achieve that goal, and the study reached a set of requirements for establishing the center, and many recommendations and suggestions were proposed.

Keywords: Social Innovation, Al-Azhar University Education, Dimensions of Sustainable Development.

([1]) Assistant Lecturer, Fundamentals of Education dept., Faculty of Education in Dakahlia, Al-Azhar University.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من التغيرات المتسارعة (علمية- تكنولوجية- اجتماعية) في كافة مجالات الحياة، الأمر الذي يلقي بالعديد من التحديات على كافة الأصعدة سواء المحلية أم الإقليمية أم العالمية، والتي أكدت جميعها على أن العصر القادم سوف يشهد تغيراً شاملاً في طبيعة المعرفة وفي جميع مناشط الحياة.

ويستلزم التصدي لتلك التحديات التحول بالمجتمع إلى مجتمع تترابط فيه ثلاثية العلم، والتكنولوجيا، والتنمية البشرية؛ ولا يتأتى ذلك من خلال مشروعات بحثية أصيلة ومستحدثة، وقوى بشرية مبدعة، وهذا هو جوهر وظيفة وفلسفة التعليم الجامعي الذي يعد بيت الخبرة ومعقل الفكر في شتى صوره، ومقوماً من مقومات التنمية المستدامة في الدولة العصرية.

ويعد البحث العلمي أحد المناشط الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعي، وأحد أعمدة النهضة والتقدم في المجتمعات، لذلك فإنه لا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة إلا من خلال الاهتمام بالبحث العلمي الموجه لخدمة قضايا المجتمع، والبحث عن مستقبل أفضل؛ إذ إن البحث العلمي أصبح يتجاوز الحصول على المعلومات وإتاحتها للجميع إلى تحويلها لموارد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب الهندسية والتقنية والتنظيمية التي تسهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وتضمن توفير الاحتياجات الضرورية وتكفل الحريات الأساسية للجميع (فخرو، 2009، 116).

وفي ظل التنافسية العالمية وتنوع القوى الرئيسة ما بين العولمة والتكنولوجيا والعوامل الديموغرافية فإن بيئة الاقتصاد تتغير بسرعة؛ ونمو أو بقاء المنظمات والمؤسسات يحتم عليها أن تتجاوب مع مفهوم الابتكار الاجتماعي وتشجعه، لما له من أهمية في كونه يسمح للمنظمات والمؤسسات التفاعل مع التغيرات المتسارعة، كما يعد أحد أهم أبعاد التنافسية التي تراهن عليها المؤسسات في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى كونه أحد المؤشرات التي يقاس بها مدى تقدم المؤسسات، وأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، لارتباطه الوثيق بالإستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة. (Govindarajan, V. & Trimble, C,2005,47- 76.)

وأكدت **دراسة ديفيد هوجس David Hughes**، مؤسس **Decision Labs** أنّ الابتكار الاجتماعي، أصبح مهارة أساسية تؤثر بشكل غير مباشر في الاقتصاد العالمي، وأنّه من المؤسف أن تفتقر الأنظمة التعليمية التقليدية وبخاصة الجامعات إلى تصور علمي قابل للتطبيق داخل الفصول الدراسية يجعل من الابتكار الاجتماعي معياراً هاماً في سيرورة التعليم بها (Hitchcock, G., & Hughes, D,1995). وفي **دراسة صادرة عن جامعة الدول العربية** دعت فيها (2017) إلى ضرورة تحديث شامل لنظم التعليم في البلدان العربية من شأنه غرس وتنمية قيم الابتكار بكافة أنواعه في عقول الناشئة، وأن يجري تربيتهم على وضع الحلول للمشكلات والتفكير خارج الصندوق، والبحث عن الجديد بدلاً من اقتفاء أثر من سبقوا (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، 2017، 3).

ولقد ظهرت فكرة الابتكار الاجتماعي لأول مرة في العصور القديمة على يد بعض الرواد الاجتماعيين من أمثال بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin)، وروبرت أوين (Robert Owen)، وتطرقا أيضاً كلُ من بيتر دراكر (Pter Drwker)، ومايكل يونج (Michael yong) مؤسسا الجامعة المفتوحة في كتاباتهم في الستينات للابتكار الاجتماعي، وكذلك بعض المفكرين الفرنسيين وظهر، كذلك في بعض جامعات أمريكا في التسعينات مثل جامعة هارفارد، وجامعة كورنل (حنان خلوق، 2016، 1-58).

وتكمن أهمية الابتكار الاجتماعي في تطويره لأفكار جديدة من أجل تلبية احتياجات اجتماعية متنوعة مثل: التعليم عن بعد، والتمويل المبتكر، ورعاية كبار السن، ويتعزز دور الابتكار الاجتماعي في ربطه للقطاع الخاص، والعام، والمجتمع المدني عبر المبادرات العامة من أجل التقدم والرفاهية، وهو بذلك يعد نموذجاً مغايراً للمصلحة الخاصة؛ فهو يتعدى مفهوم الريادة الاجتماعية والمؤسسة الاجتماعية؛ لأنه يتعدى آليات السوق إلى النظرية الاجتماعية ونظرية التغير الاجتماعي **(الجيوسي، 2017، 21)**.

وانطلاقاً من أن الفكر الاجتماعي الذي يُنتج الابتكار الاجتماعي هو مسؤولية الجميع (أفراد، ومؤسسات، بل وحكومات)، ويقع على عاتق الجامعات الجزء الأكبر من ذلك انطلاقاً من أنها البوتقة التي تنصهر فيها عقول الصفوة من الشباب والمفكرين، وأنها قاطرة التنمية المستدامة، فضلاً عن دورها الرائد في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وقضاياه، وكذا كونها المنطلق الحيوي والبيئة الحاضنة والداعمة للابتكار، يضاف إلى ذلك أن مبادئ الابتكار الاجتماعي تدرس في جامعات أوروبا وأمريكا على مدى السنوات العشر الماضية، ومن الممكن تدريسها داخل مدارس وجامعات بمجتمعاتنا المصرية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

مشكلة البحث:

تواجه مصر في الوقت الحالي العديد من التحديات التنموية التي تهدد أمنها واستقرارها، وتنزع من الأجيال القادمة الحق في استخدام الثروات، وتلبية احتياجاتهم، وتعد الجامعة بعامة وجامعة الأزهر خاصة حائط الصد الأول لتلك التحديات؛ بما تحتويه من كوادر وطاقات بشرية مزودة بثقافة عصرية متوائمة مع المستجدات الدولية ومستوعبة لدورها في التغيير وبناء وطن مستدام، وذلك من خلال تبني بعض المفاهيم والصياغات الجديدة والتي من بينها مفهوم الابتكار الاجتماعي حيث يعد بديلاً استراتيجياً ناجحاً يمنح الجامعة ميزة استراتيجية مستدامة عن طريق إدخال التجديد فيها سواء بالنسبة للمدخلات أو العمليات أو المخرجات، كما أشارت إلى ذلك نتائج بعض الدراسات منها **دارسة منكس ميكال (2011)، ودراسة دوفر جراهام (2012). ودراسة وطفة (2018)**. في حين أكدت **دراسة الخطيب (2014)** على إهمال التعليم الجامعي لمفاهيم التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة تضمين قضايا ومفاهيم الاستدامة للتعليم الجامعي، كما أكدت دراسة **نجوى سمرقندي (2018)** على أن هناك بعض القصور لدى طلاب الجامعة في إدراك وفهم مفهومي الابتكار والإبداع. كما أوصت العديد من الدراسات بضرورة تبني مفهوم الابتكار الاجتماعي في التعليم **كدراسة ديفيد هوجس، ودراسة جامعة الدول العربية**. ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

- ما متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟ ويتفرع منه ما يلي:

- ما الإطار الفكري والتاريخي لمفهوم الابتكار الاجتماعي، والنظريات المفسرة له؟
- ما أبعاد التنمية المستدامة ذات الارتباط بالابتكار الاجتماعي؟
- ما التوصيات والمقترحات التي تسهم في دعم وتوفير المتطلبات اللازمة لإنشاء المركز في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل ماهية الابتكار الاجتماعي وفلسفته وأهميته والنظريات المفسرة له.
- تحديد أهم أبعاد التنمية المستدامة ذات الصلة بالابتكار الاجتماعي.
- وضع بعض المقترحات والتوصيات التي تسهم في توفير المتطلبات اللازمة إنشاء المركز بجامعة الأزهر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تدرسه وهو الابتكار الاجتماعي حيث يعنى بالتطوير في قطاع الخدمات من أجل تلبية احتياجات مجتمعية متنوعة، ويتمثل الدور الهام للابتكار الاجتماعي في تطويع التقنيات الحديثة، ومنصات التواصل الاجتماعي لتوفير خدمات جديدة للصالح العام والتنمية المستدامة، وتغيير القناعات حول القضايا المجتمعية التي تهم المجتمع الإنساني مثل التعليم، والصحة، والتغيرات المناخية، ومعالجة الفقر، والأمراض الاجتماعية، والبيئة الحاضنة لتلك العملية هي الجامعة من خلال طلابها والكوادر العلمية بها،

فجاءت تلك الدراسة لتسلط الضوء على تلك النقطة البحثية من خلال إطارها النظري.

منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من أجل الإجابة على تساؤلاتها، حيث يتناسب هذا المنهج مع أهداف الدراسة وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع وتسهم بوصفها وصفاً دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً (عبيدات وآخرون، 2010، 191)، وذلك للتعرف على أهم المتطلبات اللازمة إنشاء مركز الابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

المصطلحات:

- الابتكار الاجتماعي:

عرفه **Minks, Michael** (2011) على أنه: مفاهيم، وأفكار، واستراتيجيات جديدة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وإيجاد حلول مستدامة مبتكرة للمشكلات الاجتماعية، وتطوير القطاعات الحيوية في المجتمع مثل الصحة، والتعليم. (Minks, M,2011,5) **ويعرف**

كذلك على أنه: جملة من الاستجابات تجاه قضايا المجتمع، بطريقة تركز على الفعالية، والكفاءة، والاستدامة من خلال الحلول المنبثقة من المجتمع، وقد يكون الابتكار الاجتماعي منتجاً أو عملية إنتاج أو تكنولوجيا، وقد يكون مبدأ، أو فكرة، أو قانون، أو حركة. (هواري وكندة المعمار، 2018، 11)

وتعرف الدراسة الابتكار الاجتماعي إجرائياً بأنه: معرفة جديدة أو متجددة من شأنها التطوير والتجديد في قطاع الخدمات، أو تقديم حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية القائمة.

- **أبعاد التنمية المستدامة: تعرفها الدراسة إجرائياً:** بأنها تلك الاستراتيجيات المعتمدة التي تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد في جميع جوانب الحياة (اجتماعية – اقتصادية – بيئية – تقنية وإدارية) بشرط الحفاظ على نوعية الموارد والخدمات عبر الزمن واستدامتها.

الدراسات السابقة:

1. دراسة نور الدين (2014)

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس وهو: ما إسهامات الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، وفي سبيل ذلك أكدت تلك الدراسة على أن الابتكار التكنولوجي وخاصة في القطاع الصناعي هو المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية من زيادة في الدخل القومي وجلب مستثمرين للحصول على التكنولوجيا الجديدة، وكذا تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التكنولوجيا الجديدة الي ساعدت على تطوير المجتمع وزيادة رفاهيته، بالإضافة إلى مساهمته في الحفاظ على البيئة من خلال تحقيق أهداف الإدارة البيئية واعتماد المفهوم الجديد وهو أسلوب الإنتاج الأنظف الذي يمنع حدوث المشكلات البيئية لأنه يعالج المشكلة عند المصدر. فالابتكارات التكنولوجية تمكن من تطبيق هذا الأسلوب وبالتالي تحقيق الهدف المنشود للابتكار التكنولوجي.

2. دراسة العسيري (2015)

هدفت الدراسة إلى اقتراح أنموذج لبناء متطلبات الابتكار الاجتماعي لدى كليات التربية كمدخل لتطوير القيادات التربوية في التعليم العام في ضوء الاتجاهات العالمية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسلوب الوثائقي لاستقراء وتحليل الأدبيات والفكر التربوي المتعلق بالابتكار الاجتماعي وتطوير القيادات التربوية. وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح أنموذج لبناء متطلبات الابتكار الاجتماعي في كليات التربية يقوم على ثلاث ركائز هي: بناء الرؤية المشتركة. تنمية القدرة على بناء مقومات العمل الديناميكي، وتطوير قدرات التكيف مع المتغيرات الاجتماعية.

3. دراسة شاهيناز كامل (2017)

استهدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتفعيل التربية الابتكارية لطلاب التعليم العام بدولة الإمارات في ضوء الاستراتيجية الوطنية للابتكار، وتكمن الأهمية النظرية للدراسة في: التأكيد على مساعدة الفرد على النمو السوي المتوازن وتحرير طاقاته الابتكارية لمواجهة مشكلات الحياة بمختلف أنماطها ومصادرها، تأصيل مفهوم الابتكار في الفرد بما يتطلب العصر الحالي لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين، غرس أسلوب حل المشكلات الرئيسة يتطلب المزيد من القدرات الإبداعية والابتكارية التي يعتقد أكثر الناس أنها قدرة فطرية لا يمكن تطويرها أو تعليمها وهنا تبرز الحاجة إلى إثبات خطأ هذا الاعتقاد من خلال خضوع كل

الاستراتيجيات التربوية لمواكبة احتياجات العصر ومتطلباته السريعة في ضوء الاستراتيجية الوطنية للابتكار.

4. دراسة شيرين فهمي (2018)

سلط المؤتمر الضوء على التنمية المستدامة باعتبارها خطوة استراتيجية انطلاقاً من أهمية التنمية في مناهج التعليم وتطويرها بما يتماشى مع المستجدات العالمية، كما أكد على أهمية العنصر البشري في التنمية المستدامة ولا سيما شباب الجامعات باعتبارهم عماد المستقبل، كما ألمح إلى أن التعليم هو قاطرة التنمية، وأن جودة التعليم هي مفتاح التنمية الشاملة والمستدامة، وتناول المؤتمر عدداً من القضايا الاجتماعية وثيقة الصلة بالتنمية، وأكد على ضرورة الانتقال من طور الارتباك إلى طور الابتكار في البلدان العربية. وقد خلص المؤتمر إلى ثمة توصيات منها: ينبغي أن تتضمن الخطط التنموية في الدول والبلدان العربية الجوانب التي تتعلق بالإنسان وبناءه والجوانب الاجتماعية كذلك، ضرورة تعزيز دور المؤسسات التربوية في المجتمع لمواجهة المشكلات الحياتية التي تواجه الإنسان؛ وذلك بتبني المفاهيم الجديدة ودعمها لدى الناشئة.

5. دراسة نجوى سمرقندي (2018)

أشارت تلك الدراسة إلى الابتكار كأحد أبعاد التنمية المستدامة، وأكدت على أن فهم الطلاب للابتكار أمر في غاية الأهمية باعتباره أحد أنشطة توليد المعرفة، ويساعد على إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات الحياتية، الأمر الذي يعزز مفهوم التنمية المستدامة لديهم، وأكدت الدراسة على أن هناك قصور واضح لدى الطلاب في فهم معنى الابتكار؛ مما يؤدي إلى انعدام الرغبة لديهم في مناقشة موضوع الابتكار، وهذا بدوره يقلل من تحول الأفكار الفعالة إلى ابتكارات مفيدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ليعبر عن الظاهرة قيد الدراسة تعبيراً وصفياً وكمياً. وأجريت الدراسة على طالبات قسم المعلومات بجامعة أم القرى، للتعرف على وجهات نظرهن في أهمية مفهوم الابتكار في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، وأظهرت النتائج أن النسبة الكبرى من الطالبات أشرن إلى تطبيق مفهوم الابتكار بشكل أوسع في كافة جوانب الحياة مما يدل على أهمية تعزيز الابتكار والابداع لديهن.

6. **دراسة زهراء الحسيني، وشيماء الأحبابي (2019)**

استهدفت هذه الدراسة التركيز على مفهوم الابتكار الاجتماعي ودور المبادرات المجتمعية في إدماج النوع الاجتماعي بقضايا التنمية، وتوصلت إلى أن الابتكار الاجتماعي المبني على النوع الاجتماعي يسهم في توسيع نطاق المعرفة حول الابتكارات الاجتماعية وإمكانية تصميم سياسات أكثر شمولاً، وأوصت بضرورة الدعم المالي للأفكار والإبداعات المجتمعية لتكون قابلة للتطوير والتنفيذ، فضلاً عن تشجيع إقامة المسابقات لإيجاد حلول لمشاكل وظواهر مجتمعية يدمج فيها النوع الاجتماعي.

7. **دراسة نجاة مدلس (2019)**

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الابتكار الاجتماعي، ولقد خلصت إلى وجود علاقة وثيقة بينهما، حيث يمكن للمنظمة أن تجسد بعدها الأخلاقي والاجتماعي في بعدها الداخلي من خلال أنشطة التدريب والتطوير المختلفة التي تنعكس إيجابيا عليها وعلى العامل وعلى المجتمع ككل، من خلال خلقها للقيمة وتعزيز قدرات ومهارات العاملين، ممَا يؤثر على واقع أدائهم العملي بما هو غير مألوف لبلوغ التغيير والتجديد والابتكار. كما أن تبني المنظمة للسلوكيات الأخلاقية والاجتماعية يلزمها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار

لتطلعات أصحاب المصالح الداخلية والخارجية من خلال الحوار معهم واستشارتهم ممَا يسمح بتبادل الافكار والمعلومات وطرح المعارف والتعاون وهي كلها عوامل تساعد وتحفَز على الابتكار الاجتماعي

8. دراسة خلوفي (2020)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الابتكار الاجتماعي بأشكاله على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع وتحليل أراء 64 من مدراء وخبراء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية ميلة، من خلال توزيع استبيان معد لهذا الغرض يضم جملة من الأسئلة حسب متغيرات الدراسة، بحيث تم تقسيم محور الابتكار الاجتماعي إلى إرضاء الاحتياجات البشرية غير المستوفاة حاليا، التغييرات في العلاقات الاجتماعية، القدرة الاجتماعية والسياسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير معنوية للابتكار الاجتماعي على القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

9. دراسة منكس ميكال (2011Minks, Michael)

أشارت تلك الدراسة إلى الابتكار الاجتماعي بوصفه مفاهيم وأفكار جديدة لحل المشكلات الاجتماعية، وينبغي أن تقوم به قطاعات عديدة: (الحكومية، والمنظمات غير الربحية، القطاع الخاص، المؤسسات الاجتماعية)، كما أكدت على أهمية الاستثمار في الابتكار الاجتماعي من قبل كل القطاعات، بالإضافة إلى ضرورة وضع تعريف مشترك، وأداة مشتركة لقياس الابتكار الاجتماعي. واستخدمت الدراسة استبانة يحتوي على ثلاثة محاور كل محور به مجموعة من الأسئلة يجاب عنها (بنعم، ولكن) أو (لا ولكن). ثم خلصت الدراسة إلى أن الابتكار الاجتماعي هو أفضل طريقة لحل المشكلات الاجتماعية، وضروري لحدوث عمليات التغيير الاجتماعي في فترات التحول الديمقراطي.

10. **دراسة دوفر جراهام (Dover Graham 2012)**

أشارت الدراسة إلى الاهتمام المتزايد بممارسة ودراسة الابتكار الاجتماعي لمعالجة المشاكل المعقدة في المجتمع، وأن فهمنا للابتكارات التحويلية - يؤدي إلى تغيرات كبيرة في طريقة فهم المشكلة الاجتماعية وإدارتها – كما تسلط الضوء على العمليات الهيكلية التي تؤثر على الطريقة التي يتحدث بها الناس ويتصرفون تجاه المشكلات الاجتماعية. واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، حيث قامت بفحص حالتين من الابتكارات، حيث وجدت أن الأماكن وأماكن صنع الأدوار لعبت أدوارًا رئيسية في هذه الابتكارات الاجتماعية؛ فقد كانت الأماكن بمثابة وسطاء وحاويات وبوابات شكلت كيفية فهم المشكلات والحلول الاجتماعية، كما تقدم الدراسة وجهة نظر مختلفة للابتكار الاجتماعي عن تلك السائدة في الأدبيات والتي تستند إلى النسخ المتماثل بدلاً من التركيز على التحول كتكرار للحل. وتؤكد على أن الابتكار الاجتماعي يكتسب آثاره التحويلية بقدر كبير من عملية التخطيط والتنفيذ والصيانة أكثر من خصائصه الفنية.

11. **دراسة مارغريتا وأرتميس (Margarita & Artemis2017)**

في هذه الدراسة تم القاء الضوء حول الغموض المفاهيمي للابتكار الاجتماعي، كما ركزت على اسهامات التكنولوجيا في تحقيق الابتكار الاجتماعي، وأوضحت أن مفهوم الابتكار الاجتماعي يتناسب مع مفهوم الاستدامة بكافة أنواعها العمرانية، والاقتصادية، والبيئية وغيرها، كما أشارت تلك الدراسة إلى أهمية دور المنظمات والمؤسسات التعليمية في تحقيق الابتكار الاجتماعي ومن ثم الاستدامة. وتبنت هذ الدراسة (29) مبادرة للابتكار الاجتماعي في الاستدامة

البيئية بهدف التغلب على بعض المعوقات في هذا الشأن، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء العديد من البحوث والدراسات حول هذا المفهوم.

12. **دراسة بايو وشاميناد (Bayuo & Chaminade2020)**

أكدت هذه الدراسة على أن التفاوت الكبير في الدخول والمعرفة يزيد من حجم التوقعات بالنسبة للجامعات لإدماج الابتكار الاجتماعي في مهامها الأساسية كاستجابة لمشاكل المجتمع. كما تقدم هذه الدراسة نظرة عامة على أحدث ما توصلت إليه المعرفة حول دور الجامعة في تمكين الابتكار الاجتماعي من خلال مهامها في التدريس والبحث وخدمة المجتمع. تم استخدام النهج الببليومتري لتحديد وتحليل الكتب والمقالات الصحفية والتقارير التي تدرس العوامل التي تدفع أنشطة الابتكار الاجتماعي في الجامعات والتغيير المؤسسي لاستيعاب مثل هذه الأنشطة. وتوصلت تلك المراجعة إلى أن الأدبيات المتعلقة بمشاركة الجامعة في الأنشطة ذات التوجه الاجتماعي مطورة جيدًا من الناحية المفاهيمية. كما تشير إلى وجود فجوات في قاعدة المعرفة؛ قلة وندرة كلاً من الدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالتغيير المؤسسي وهياكل الحوافز التي تؤثر على قدرة الجامعات على الانخراط في الابتكار الاجتماعي، والدراسات ذات التأثير على أنشطة الابتكار الاجتماعي في الجامعات، وأوصت بالمزيد من الأبحاث التي تدعم عملية دمج أنشطة الابتكار الاجتماعي في المهام الثلاث للجامعة.

13. **دراسة أروسينا وسوتز (Arocena, R., & Sutz 2021)**

استهدفت تلك الدراسة الكشف عن المساهمات المحتملة للجامعات في الابتكار الاجتماعي مع إيلاء اهتمام خاص لبلدان الجنوب، وأوضحت الدراسة أن معظم التحديات المجتمعية تنبع من تقليل الاستدامة وزيادة عدم المساواة، والتصدي لها يكمن في إدارة التوتر بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وتسخير المعرفة المتقدمة لتعزيز الابتكار الشامل والاجتماعي؛ كما ألقت الدراسة الضوء على أهمية التجربة الجنوبية للابتكار الاجتماعي في ظروف الندرة من خلال التجربة الخاصة لجامعة أمريكا اللاتينية. كما استهدفت الدراسة إعطاء لمحة للمشاركة الفعالة للجامعات مع كافة قطاعات المجتمع الأخرى في الابتكار الاجتماعي، والقضايا المتنوعة التي تحتاجها مثل هذه المشاركة.

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح مدي اهتمام العديد من الدراسات الأجنبية بموضوع الابتكار الاجتماعي، ومفهومه، وأبعاده، ومزاياه، واتجاهات الشباب نحوه، في حين يُلاحظ أن هناك ندرة في تناول الابتكار الاجتماعي في الدراسات العربية – في حدود علم الباحث – وذلك كما يلي:

- استهدفت بعض الدراسات محاولة التأصيل النظري، والتعرف على مفهوم الابتكار الاجتماعي، وما يتعلق به من مفاهيم، وأهميته، مثل دراسة (منكس ميكال 2011)، ودراسة (كاجري بولوت 2013).

- حاولت بعض الدراسات تحديد العوامل والمتطلبات التي تدفع إلى الابتكار الاجتماعي، وتحديد مزاياه وبعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مثل دراسة (بانتيليس 2018)، ودارسة (ديستونت 2018)، ودراسة (مسعدواي 2016)، ودارسة (العسيري 2015)

- أكدت بعض الدراسات على دور بعض المؤسسات التربوية والمجتمع المدني في تنمية الابتكار وتعزيز جهوده في التنمية المستدامة مثل دراسة (عبد الله 1996)، ودارسة (نور الدين 2014).

- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في وحدة الهدف الأساسي وهو الاهتمام بالمفاهيم التربوية الحديثة التي استجدت على الساحة التربوية مثل الابتكار الاجتماعي موضوع الدراسة الحالية.

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في التأكيد على دور التربية بكافة مؤسساتها في تنمية مفهوم الابتكار الاجتماعي، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التعليمية، والأنشطة التربوية منها: دراسة (عبد الله 1996)، ودارسة (شاهيناز كامل 2017).

الإطار النظري.

أولا: الابتكار الاجتماعي. (المفهوم- الأهمية - المجالات، والنظريات المفسرة له).

يرجع أصل كلمة "ابتكار" في اللغة العربية إلى الجذر اللغوي (ب ك ر)، "بكر" الباء والكاف والراء أول الشيء وبدؤه، والجمع البُكر والتبكير والبكور والابتكار ويعني المضي في بدء النهار، (زكريا،1969، 67). وفي المعجم الوسيط (ابْتَكَر) ابتكاراً أي اخترع اختراعاً غير مسبوق إليه (الإدارة العامة للمعاجم وإحياء التراث، 2004، 67).

واصطلاحاً يُعرف على أنه " هو الحل الناجح لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف مسمياتها وأنواعها حتى تنمو وتصبح أكثر كفاءة واستدامة، بحيث يجعلها أكثر تنفيذاً للأفكار الجديدة بنجاح وفاعلية" فعلى حد قول عالم الاقتصاد الشهير **(جوزيف شومبيتر)** الابتكار الاجتماعي هو جزرة المكافأة وعصا الفقر المدقع (مارك دودجسون، ديفيد جان، 2014، 25).

ويذكر عباس (2017، 352) أن الابتكار الاجتماعي "عبارة عن مجموعة من الأفكار والاستراتيجيات والأنظمة العملية والجديدة، التي تسعى إلى تقديم حلول ابتكارية مستدامة للمشكلات الاجتماعية في الواقع المحلي، مستهدفة تعزيز ودعم أهداف المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية".

وتزايد الاهتمام بالابتكار الاجتماعي مفهوماً وممارسة ونشاطاً؛ إذ إنه أصبح جوهر ولب عملية التغيير الاجتماعي ومحركها في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة، فضلا عن ارتباطه بتحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات الصناعية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، بالإضافة إلى الدور البارز له في رفع مؤشرات التنافسية العالمية وتحقيق مستويات عالية من الأداء التنظيمي للجامعات.

وتعاظم دور الابتكار الاجتماعي منذ عام 2008م، وذلك لمحاولة معالجة مشكلة الانكماش الاقتصادي الذي أدّى إلى الأزمة الاقتصادية، وقد تمَّ تطبيق الابتكار الاجتماعي في أمريكا والدول الأوروبية بشكل كبير وواضح، وعلى الرَّغم أنَّ الابتكار الاجتماعي لم يُنه المشكلة بصورة كاملة إلّا أنَّ استخدام أدوات الابتكار الاجتماعي جعلت الدول والحكومات تشعر بالمسؤولية الاجتماعية لتجاوز الأزمات وتقديم أفضل الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المجتمع (العياصرة، 2021، https://e3arabi.com).

ويسعى الابتكار الاجتماعي إلى إيجاد حلول ابتكارية للتحديات الاجتماعية الملحة، ومن ثم تحسين رفاهية الإنسان، وتشمل هذه التحديات: التهميش الاجتماعي، وبيئات العمل، وبطالة الشباب، والتغير المناخي، والصحة، والتعليم، الفقر، شيخوخة السكان، وتزايد الإصابة ببعض الأمراض مثل أمراض المفاصل، والاكتئاب، والسكري، والسرطان، وأمراض القلب، وتحديات أخرى تتعلق بسلوكيات الثراء مثل السمنة، وقلة الحركة، وكذلك الإدمان، والتي بدورها تقود إلى تحديات أكبر حول معاشات التقاعد، والرعاية الصحية والاجتماعية، وطرق تصميم المساكن، وكذلك تخطيط البيئة الحضرية بمكوناتها المختلفة مثل النقل والترفيه، وكذلك تعزيز الاستفادة من البيانات الضخمة **Big Data** لفهم الاحتياجات المجتمعية ولا يقل عن ذلك أهمية سعادة السكان**Happiness**، إذ لوحظ عدم انعكاس النمو الاقتصادي على رفاهية السكان، ما يتطلب ابتكار محفزات للسعادة.(الخريف، 2021، **https://www.aleqt.com**)

ويمكن تلخيص أهمية الابتكار الاجتماعي في تحقيق مبدأ المسئولية للجامعات في النقاط التالية:

- يعود الابتكار الاجتماعي بالنفع على الفرد المبتكر من حيث معنوياته وزيادة الثقة بنفسه.
- يقوم الابتكار الاجتماعي على التطور المستمر؛ مما يساعد الجامعات على مواكبة التغيرات، بل والمساهمة في قيادة تلك التطورات في كثير من الأحيان.
- يؤدي إلى إيجاد أساليب وطرق إنتاج جديدة تجعل المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات متميزة في طرح منتجاتها ويحسن جودة المخرج التعليمي.
- يعمل الابتكار الاجتماعي على تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر إيجاد الأساليب والتقنيات التكنولوجية الداعمة للتنمية المستدامة.
- يعمل على تلبية حاجات ورغبات المستهلك والسعي الحثيث للتغلب عليها.
- يمثل الابتكار الاجتماعي منصة لتطوير المؤسسات المجتمعية وتزويدها بالخبرات والمهارات التي تحتاجها لإدارة عملية صنع السياسات.
- تحقيق التغير المنشود في العلاقات الاجتماعية فيما يتعلق بمستوى سلطة الأفراد على نحو يحقق جودة الأداء والرضا الوظيفي.

كما يعد الابتكار الاجتماعي أحد المؤشرات المهمة التي تساعد في الاستدلال على مدى تقدم الجامعة، وبصفة عامة فإن ما تبذله المؤسسات المعاصرة من مجهودات على أنشطة البحث والتطوير، لدليل على إدراك أهمية الابتكار الاجتماعي من طرف هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال المؤسسات اليابانية تخصص ما يزيد عن 30% من مخرجاتها على أنشطة البحث والتطوير والابتكار، وفي مسح حديث وجد أن 25% من المؤسسات الأمريكية والتي تستخدم أكثر من (100) عامل، تقدم تدريباً في مجال الابتكار لاجتماعي لعاملها. (الصريفي، 2003، 38)

ومما سبق يمكن القول بأن أهمية الابتكار الاجتماعي تعود إلى كونه يوفر استجابات جديدة بفعالية أكبر وكلفة أقل للاحتياجات الاجتماعية والتحديات المجتمعية، ويعمل على دمج كافة الجهات المعنية ومن بينها الجامعة للتصدي لتلك التحديات من خلال طرق وأساليب جديدة.

مجالات الابتكار الاجتماعي.

حدّد "بولفورد وهاكيت وداست" الأنشطة الملحوظة في إطار مجالات الابتكار الاجتماعي في العديد من دول العالَم، وذلك على النحو التالي: **(Pulford, L., Hackett, T., & Daste, D. 2014,9-12)**

- وسائل وطرق جديدة للحصول على أفكار جديدة.
- زيادة البنية التحتية ودعم الشركات المُبتدئة.
- التوجّه نحو المشاركة.
- أُطر التَّوسع.
- الابتكارات النظامية.
- أدوات تمويل مُبتَكرة للابتكار الاجتماعي.

ويرى (هواري، 2018، 24) أن مجالات عمل الابتكار الاجتماعي خمس مجالات؛ تحددت في ضوء المشكلات المجتمعية غير المسبوقة، والتي يتعدى أثرها البناء الاقتصادي والنموذج الاجتماعي؛ مما يشكل احتياجاً حقيقياً للابتكار الاجتماعي وتلك المجالات هي:

- التوظيف: حيث ينبغي توظيف 75% ممن تتراوح أعمارهم ما بين 20- 64.
- الابتكار: حيث يتم استثمار 3% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي في الابتكار.
- تغير المناخ والطاقة - التعليم - الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ويتبين مما سبق أن مجالات الابتكار الاجتماعي هي في الأساس من صميم عمل الجامعة وتقع في نطاق الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع، والسعي إلى تطبيق تلك المجالات ودمجها في برامج وأنشطة التعليم الجامعي يعد تطبيقاً عملياً لمبدأ المسئولية المجتمعية للجامعات تجاه المجتمع.

النظريات المفسرة للابتكار الاجتماعي.

يعد الابتكار الاجتماعي من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي مازالت ميدانا خصباً للبحث والدراسة، وإن كان المفهوم حديث بعض الشيء إلا وجوده كممارسة منذ فترة بعيدة، فحسب أدق التعريفات للابتكار الاجتماعي بأنه كل ما من شأنه تسهيل الخدمات وحل المشكلات الاجتماعية بشكل غير تقليدي، وبذلك يدخل ضمن هذا التعريف تضمينات وممارسات كثيرة فعلي سبيل المثال التلغراف (ابتكار اجتماعي)، المصباح الكهربائي (ابتكار اجتماعي)، الخ .... ولكن تناول الابتكار الاجتماعي بالتنظير هو حديث عهد بالبحث والدراسة، ومن ثم سيتناول البحث في السطور التالية بعضاً من النظريات المفسرة للابتكار الاجتماعي والاتجاهات الحديثة في البحث فيه.

1- المرونة الاجتماعية.Social flexibility

تعد المرونة بصفة عامة مدخلاً مهماً لتحقيق الابتكار الاجتماعي والتميز المؤسسي؛ نظراً لما تشهده المجتمعات من تحولات متسارعة، حيث لم يعد التميز والقدرة التنافسية قاصرين على تحقيق النمو وزيادة الفائض، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل ألويات أخرى ذات منفعة تستوجب التكيف السريع بأقل التكاليف مع المعطيات الجديدة بما في ذلك متطلبات الحماية البيئية والاجتماعية وقد صاحب ذلك توجه حديث وهو تبني مبدأ المرونة الاجتماعية وتنفيذها لتحقيق الإبداع والابتكار (بوفاس، 2017، 271).

والمرونة على العكس من الجمود الذهني والدوغمائية؛ ولذا فهي من أهم العوامل المكونة للقدرة على التفكير الابتكاري المتفتح، بالإضافة إلى كونها هي الأساس المعرفي للابتكار؛ ومن ثم فإن المبتكر يمتلك درجة عالية من التنوع في الرؤى والقدرة على إعادة بناء الحقائق المتاحة في صياغات جديدة وملائمة وفقاً للمتطلبات المستجدة، فضلاً عن أن الابتكارية وفق هذا المعنى تعني القدرة على مقاومة النمطية الفكرية والبعد عن التصلب، والعمل على إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات الاجتماعية (إبراهيم، 2002، 71).

ويلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين درجة التغير والتطور المستمر في المجتمع ودرجة المرونة المتاحة، فكلما كانت درجة المرونة المتاحة أكثر كلما كان التطور والابتكار المجتمعي أكثر على عكس المجتمعات التي يسودها الجمود والانغلاق الفكري، وهذا بلا شك ينسحب علي القائم بعملية الابتكار الاجتماعي ينبغي أن يتوافر لديه قدراً عالياً من المرونة الاجتماعية؛ لأنها تمكنه من رؤية الواقع من منظورات متعددة، وتساعده على توليد أفكار جديدة ومتنوعة يجابه من خلالها المواقف والمشكلات الحياتية، ويستثمر المصادر المتاحة في تحقيق أهدافه وطموحاته.

2- **البراجماتية: نظرية المعرفة للابتكار الاجتماعي.**

يتساءل البعض حول طبيعة المعارف المرتبطة بالابتكار الاجتماعي؟ وهناك من يرى أن الابتكار الاجتماعي يعد مجالاً خصباً للعلوم والمعارف، حيث تعمل التراكمية المعرفية والتجريب المستمر على خلق المزيد من المعرفة حول ما يجدي وينفع المجتمع من أجل مجابهة مشكلاته وتطوير خدماته، ويرى البراجماتيون (بيرس – وجيمس – وجون ديوي) أن المعارف المرتبطة بالابتكار الاجتماعي: هي تلك المعارف التي تساعد الفرد في التغلب على مشكلات الحياة، وعلى تكييف بيئته وتطويعها لخدمة أغراضه وإشباع حاجاته، تلك التي تستمد من الخبرة والتجربة العملية، ولا قيمة لأي معرفة جديدة كانت أم ماضية لا يمكن استعمالها وتطبيقها في الحياة الحاضرة، وأن المعارف الإنسانية متجددة ومتغيرة حسب مقتضيات العصر ومتطلباته لا كما هو الحال في العلوم الطبيعية.**(Franz, "et al", 2012, 36)**

يعد تفسير الابتكار الاجتماعي واستناده إلى الفلسفة البراجماتية كإطار فلسفي، أمراً مستحسناً فيه من الصواب، وذلك لأن البراجماتية لا تعتمد أمراً إلا إذا ثبت نفعه بالتجريب في دنيا الناس وحقق لهم مكاسب مادية أو معنوية، وهذا يتوافق مع كنه وجوهر الابتكار الاجتماعي؛ حيث تعمل التراكمية المعرفية والتجريب المستمر على خلق المزيد من المعرفة حول ما يجدي وينفع المجتمع من أجل مجابهة مشكلاته وتطوير خدماته.

3- **الابتكار الاجتماعي والثورة الرقمية.**

أثبتت التكنولوجيا الرقمية دورها في دعم الابتكار الاجتماعي وتمكينه، وفي تفعيل التحرك المدني وتشكيل الرأي الجماعي، بمعنى أن الابتكار لا يتوقف حدوثه على التكنولوجيا لكنها عامل دعم للابتكار الاجتماعي وتزيد من فعاليته، أما كلمة "تمكين"، فيقصد بها أن الابتكار الاجتماعي لم يكن ليحدث من دون اللجوء إلى التكنولوجيا الرقمية، وقد ساعدت التكنولوجيا، بحكم دورها الداعم للابتكار الاجتماعي، في تخفيض الحواجز المرتبطة بالاتصال والتوعية والانتشار، وساهمت المنصات الرقمية في تعزيز الاقتصاد التشاركي لأنها مكنت الأشخاص من تشارك السيارات والأدوات والسكن وحتى الوقت والمهارات، بفضل الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الآنية بعيدا عن الاعتبارات المكانية، والتكنولوجيا الرقمية بحكم دورها التمكيني للابتكار الاجتماعي تعد سببا في حدوث الابتكار وتحوله. (هيئة الأمم المتحدة، 2019، 33)

والتحدي الأبرز في مجال الابتكار الاجتماعي الرقمي الجديد هو كيفية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية الكبيرة، وقد بدأ المبتكرون ورواد الأعمال الاجتماعيون حاليا بالتحرك نحو تطوير حلول رقمية لمواجهة هذه التحديات الاجتماعية وتشمل مجالات الحلول الشبكات الاجتماعية لذوي الظروف الصحية المزمنة، والمنصات التي تتيح للمواطنين عبر الإنترنت المشاركة في صنع السياسات، والبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية حول الإنفاق العام.(Digicult, 2021, http://www.digicult.it/news/digital-socialinnovation-in-the-heart-of-europe.).

4- **نظرية النماذج التقنية والاقتصادية والسياق التاريخي للابتكار الاجتماعي.**

يتشكل الابتكار الاجتماعي بقوة من خلال السياق التاريخي والتقنيات والمؤسسات والعقليات السائدة، وقد تحول الظروف التاريخية أحياناً دون تنفيذ بعض الأفكار رغم بساطتها، ولقد تبارى مجموعة من الأكاديميين بقيادة كريستوفر فريمان وكارلوتا بيريز وغيرهم في فهم السياقات التاريخية وموجات التغير التكنولوجي والاقتصادي، والبحث عن أنماط مشتركة بين التقنيات والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي وأنظمة الابتكار الاجتماعي (Hochgerner,2011,1)

وترى **(بيريز)** أن العالم على وشك بدء فترة جديدة من الابتكار المؤسسي والذي سيؤدي إلى حلول توفيقية جديدة بين مطالب رأس المال ومطالب المجتمع والطبيعة. فالتغيرات المناخية تشير إلى وجود أنواع جديدة من ترتيبات الإسكان والنقل والوقود؛ وبزوغ نجم اقتصاد النطاق العريض، تزامناُ مع الشبكات الاجتماعية المنتشرة في كل مكان، مما يوفر بعض السياقات للابتكارات الاجتماعية. على سبيل المثال، ظهور حركة المصادر المفتوحة والأشكال الجديدة للتعاون عبر شبكة الإنترنت وظهور أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية الصديقة للبيئة والمؤسسات الاجتماعية، حيث تساعد على زيادة إعادة التدوير أو خفض استخدام الطاقة **(Franz,2012,32).**

ومن الملاحظ أن السياق التاريخي الحالي يفرض نماذج تقنية واقتصادية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا، وبزوغ مرحلة جديدة من الرأسمالية قائمة على المشاريع الاجتماعية والسلع المشتركة، والاقتصاد القائم على الخدمات، الأمر الذي يحدد قسمات وملامح الابتكار

الاجتماعي في العصر الراهن من خلال منصات التواصل الاجتماعي ومعطيات العصر الرقمي واستخدام ذلك في مجال الرعاية الصحية والتعليم ودعم الشيخوخة والطفولة وقضايا المرأة.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة.

تشتمل التنمية المستدامة على جوانب وأبعاد متعددة بالإضافة إلى بعدها البيئي فهناك الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، وهذه الجوانب مرتبطة ومتفاعلة ومتداخلة وتكمل بعضها البعض فهي أشبه بالجذور التي تغذي التنمية المستدامة وتساعد على تحقيقها ومن خلال تلك الأبعاد ومؤشراتها الفرعية، يمكن التعرف على موقع أي دولة على خريطة التنمية المستدامة صعوداً أو هبوطاً من خلال تحقيق تلك المؤشرات كلها أو بعضها وفيما يلي سرد لتلك الأبعاد:

البعد الاقتصادي، ومتطلبات تحقيقه.

تهدف التنمية الاقتصادية في الأساس إلى إعمار الأرض، وتوفير مستوى معيشي لائق للإنسان، وتحسين نوعية الحياة وجودتها؛ وذلك من خلال الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة، و ترشيد الاستهلاك، وذلك عن طريق إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، ويتمحور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، كما يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال التوظيف للموارد الطبيعية، وتتمثل عناصر البعد الاقتصادي في: النمو الاقتصادي، والعدالة الاقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية (الدوري وأبو سالم، 2013، 295- 296)

ويتضمن هذا البعد مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي ومنها: متوسط الدخل (الفردي- الأسري- القومي) حجم قطاعي الزراعة، والصناعة، مدى وفرة الموارد الطبيعية، نسبة توظيف رأس المال، حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، حجم الصادرات والواردات حجم الدين الداخلي، والخارجي القيمة الشرائية للعملة المحلية (أبو النصر، 2017، 93- 94)

ولقد عرفت البشرية عبر تاريخها، نظامين اقتصاديين ماديين؛ الأول النظام الرأسمالي، والثاني الاشتراكي، ومن هذين النظامين تصدى الاقتصاديون الإنمائيون لمشكلة التخلف بالمعالجة، فتركز اهتمامهم في إحداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي في جانب العرض الكلي؛ لضمان معدلات نمو متصاعدة، وعليه قدموا استراتيجيات تنموية عديدة، هي في الأصل بمثابة متطلبات لإحداث الاستدامة في الجانب الاقتصادي من أهمها: النمو المتوازن، الدفعة القوية، أقطاب النمو، الثورة الزراعية والصناعية، الحاجات الأساسية. (الفيلالي، 2013، 17)

كما تتطلب إحداث التنمية المستدامة الحفاظ على البنية التحتية المادية، والحفاظ على أسس المجتمع وتعزيزها، وتبني برامج اقتصادية قائمة على المعرفة، ووضع سياسة سكانية متكاملة للحد من استمرار الزيادة السكانية بمعدلات تفوق التنمية، ومعالجة اختلال التوزان السكاني بين الريف والحضر فضلاً عن تطهير الحياة من كافة مظاهر الفساد، والظلم الاجتماعي، ومن ثم تهيئة المناخ الديمقراطي للأفراد بعيداً عن ألوان القهر والاستغلال؛ فالإنسان المقهور لا يستطيع العمل، والإنتاج حتى وإن توفرت له الظروف والإمكانيات المادية اللازمة.(بسطويسي، 2018، 504)

ومما سبق يلاحظ أن التنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي، تقتضي الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والاختيار المناسب للتكنولوجيا، وتحفيز الأفراد للاستفادة من الموارد، واحترام قيم الجماعة، كما ينبغي أن يصحب هذا سياسات تنموية عادلة من قبل الحكومات، فإذا كانت هذه السياسات تعطي لأفراد الطبقة العليا فقط فرص الانتفاع من ثمار التنمية، فثمة صعوبة في إقناع باقي الأفراد بأن تكون لديهم أخلاق الحفاظ والصيانة.

البعد الاجتماعي. (ومتطلبات تحقيقه)

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتحقيق الاحتياجات الأساسية للسكان وبخاصة الفقراء من توفير التعليم، والحياة الصحية، ورفع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى الاستفادة من الموارد البشرية في المراحل العملية للتنمية، وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية الناجحة، كما تهدف الاستدامة الاجتماعية للتنمية إلى بناء حضارة بشرية ذات عدالة في توزيع الدخل بحيث تقل الفجوة في مستويات المعيشة بين طبقات المجتمع، ومن ثم فإن نشأة عملية التنمية تعتمد على نوع من النمو الاجتماعي المستقر للإنسانية (كينج، 1991، 9).

ويركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على تنمية الموارد البشرية لما فيه من الفرص لتحسين مستوى معيشة الأفراد، ومن هنا تأتي استراتيجية التنمية المستدامة مدعمة لهذا الاهتمام من خلال القاء الضوء على مفهوم تحقيق العدالة، الذي يشكل تحدياً كبيراً يواجه البشرية، ويتمثل هذا التحدي في زيادة التفاوت والتباين في مستويات المعيشة بين الدول، بل وبين الأفراد داخل الدولة الواحدة، ولا شك أن هذا يؤدي إلى الهدر البيئي ويعرقل تحقيق التنمية المستدامة. (رشيد، 2018، 148)

ويتطلب إحداث التنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي: تشجيع المشاركة المجتمعية من خلال زيادة فعالية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعزيز الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة، وخاصة المشروعات الصغيرة، وإشراكها في عملية التخطيط ووضع السياسات، واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة. (نشوة محمد، 2018، 406)

وأضاف الرافعي بعضاً من المتطلبات التي تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة بالمحيط الاجتماعي وتتمثل في: (الرافعي، 2012، 38)

- العدالة الاجتماعية بين الأجيال، ترشيد استخدام جميع الموارد.
- الاستدامة والاستمرارية: للحفاظ على حق الأجيال القادمة في أرض خصبة ومياه نقية وهواء نظيف.
- تنمية الجوانب الثقافية والحضارية والبيئية والاهتمام بالعملية الإدارية وتنمية الكوادر البشرية.
- إيجاد نماذج جيدة للتنمية تعتمد على توظيف التكنولوجيا جنباً إلى جنب مع الموارد الطبيعية.

- جذب المستثمرين إلى السوق وتشجيع التصدير، وتذليل العقبات أمامهم، وتهيئة البيئة المناسبة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في التنمية وخاصة في الدول النامية، ينتج عنه قصور شديد في المشروعات التنموية، وبالتالي لا تتحقق التنمية المستدامة بالصورة المثلى، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى توجيه الاهتمام الأكبر للابتكار الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية.

البعد البيئي. ومتطلبات تحقيقه.

تقوم فكرة الاستدامة البيئية على مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم ومستدام؛ بغرض الاحتياط والوقاية والمواجهة أحياناً للمشكلات المتعلقة بتلوث الهواء كظاهرة الاحتباس الحراري، واختلال طبقة الأوزون، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر أهمها: التنوع البيولوجي، والقدرة على التكيف، والإنتاجية البيولوجية (زينب عبود، 2014، 54)

والتنمية البيئية تحرص على تحقيق التنمية بمختلف أنواعها، ومجالاتها، ومستوياتها، مع التأكيد على عدم حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية، ومن المؤشرات البيئية التي يمكن استخدامها لقياس درجة النمو المستدام في البعد البيئي ما يلي: المحافظة على الأراضي الزراعية، مكافحة التصحر، المحافظة على المسطحات المائية، زراعة الأشجار، زيادة المساحات الخضراء، تدوير الورق، حماية الكائنات الحية، وغير الحية، التشجيع على النظافة من دون استهلاك المياه من خلال توفير معقم اليدين. (أبو النصر، 2017، 97)

وهناك ثمة أمور ينبغي مراعاتها في الجانب البيئي حتى يتوافر له جانب الاستدامة أجملها بعضهم في: صيانة الموارد الموروثة بيئياً بما يتيح استخدامها مستقبلاً، والاحتفاظ بحق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، وكذلك المحافظة على التوازن البيئي وفي هذا تأمين واضح لحق الأجيال المقبلة في بيئة آمنة، ويضاف إلى ذلك المحافظة على سلامة العمليات البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في التنمية مثل الأرض الزراعية حتى لا تكون عرضة للتصحر والتجريف (الرافعي، 2012، 38).

وتتطلب التنمية المستدامة في جانبها البيئي، توفير مجموعة من الشروط والإجراءات تتمثل فيما يلي، (شيرين مشرف، 2012، 668)

- حماية ديمومة الموارد الطبيعية.
- وضع تشريعات وقوانين لحماية البيئة.
- معالجة التدهور البيئي.
- دعم التعليم البيئي والتربية البيئية.

وحتى تلبي التنمية المستدامة احتياجات الأجيال القادمة، ينبغي تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية في صنع القرار في إطار نظام اقتصادي واجتماعي، يقدم حلولا للمشكلات الناجمة عن الإضرار بالبيئة، ونظام تقني يقدم كل ما هو جديد فيما يتعلق بعلاقة الفرد بالمجتمع المحيط، ونظام إداري مرن يسعى إلى التكيف المستمر مع المستجدات ومتغيرات العصر.

البعد التكنولوجي، ومتطلبات تحقيقه.

وهو البعد الذي يهتم بالتحول التكنولوجي النظيف في مجال الصناعة، حيث أدى انتشار الصناعات والمنشئات إلى زيادة حدة التلوث وبخاصة في البلدان النامية، فالتكنولوجيا المستخدمة كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسبباً للتلوث على العكس من البلدان المتقدمة، حيث يتم الحد من تدفق التلوث أو مكافحة التلوث البيئي من خلال فرض غرامات مالية كبيرة، أو وضع إجراءات وقوانين صارمة على المنشئات من أجل تقليل التلوث (زينب عبود، 2014، 55)

وهنا قد يثار سؤال عن نوع التكنولوجيا المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة، وتأتي الإجابة عن ذلك، إنها التكنولوجيا التي تمكن من الاستخدام الرشيد للموارد النادرة وغير المتجددة، ومن ثم تحتاج الدول النامية إلى تطوير تكنولوجيا تتلاءم مع طبيعتها وإمكاناتها الحالية، وتتيح الفرصة لاستغلال الموارد المادية والبشرية داخل إطار من السلامة البيئية.

ويذكر البعض أن استراتيجية التنمية المستمرة تهدف إلى جعل التكنولوجيا تأخذ بعين الاعتبار الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية من جانب والموارد المتاحة من جانب أخر، ومن ذلك يمكن القول إن التنمية المستدامة في هذا الجانب تعتمد على إدارة مسئولة للموارد الطبيعية والبشرية تصون مصالح الأجيال المقبلة وتفي بحاجة المجتمعات الحالية، وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات والذي يتطلب بذل مجهودات مكثفة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ للتوعية البيئية اللازمة لسكان العالم لإدراك المسئوليات الخاصة بالإبقاء على النظم البيئية، وكذلك معرفة وفهم العلاقات الحرجة بين النظم الايكولوجية وعناصر المحيط الحيوي (فلينيف، 1991، 23).

ومن عناصر تحقيق التنمية المستدامة في بعدها التكنولوجي عملية نقل التكنولوجيا، وهي تتضمن استخدام طرق جديدة للإنتاج والإدارة بما في ذلك إدخال مواد جديدة أو أدوات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً وتحسينه نوعاً ضمن الموارد المتاحة وذلك من صميم عمل الابتكار الاجتماعي، ويضاف إلى ذلك ما يسمى بالتكنولوجيا البيئية وتشتمل على مدى واسع من المنتجات والخدمات منها: **تكنولوجيا الأخضر القاتم (Dark green technology)** وهي التقنيات التي تتعامل مع السيطرة أو المنع أو المراقبة أو المعالجة لظاهرة التلوث، وهناك تقنيات غير مباشرة تسمى **تكنولوجيا الأخضر الخفيف (Light green technology)** وهي تشتمل على تغيير الاستراتيجيات، أو طرق الإنتاج بما يفيد البيئة بصورة غير مباشرة، ومنها استخدام الطرق الاليكترونية في الاتصال بدلاً من الطرق التقليدية؛ مما يقلل من النفايات على البيئة. (كافي، 2017، 164)

وهناك ثمة أمور وضعت من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، هي في الحقيقة بمثابة شروط لازمة لتحقيق التنمية المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نطاق أي مجتمع معلوماتي، فضلاً عن كونها مقدمة ضرورية للنجاح في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005)

- تلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالإحصاءات والبيانات.

- الاندماج التام بالاستراتيجية الإنمائية الخاصة بكل من البلدان المعنية.

- رفع مستوى نوعية البيانات بواسطة اتباع المعايير الدولية.

- الاستفادة من قصص النجاح التي تشهدها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

- الجاهزية والتمكين مع إشارة إلى البنى الأساسية والسياسات الإنمائية.

- كثافة الاستخدام في القطاعات المختلفة (التجارية – الحكومية – التعليم – الصحة).

- بنية أساسية كافية تختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- استغلال تام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الافتقار إلى مجموعة ملائمة من السياسات والتطورات.

ومن الملاحظ أن أبعاد التنمية المستدامة لا ينبغي أن تُعامل كأجزاء منفصلة عن بعضها البعض، بل هي كل متكامل وبينها من التناغم، والانسجام، والتداخل، ما يجعلها تصب في بوتقة واحدة ألا وهي التنمية المستدامة فهي بمثابة الجسد من الإنسان، والأبعاد بمثابة الأعضاء فلا حياة لأحدهم إلا بالأخر.

وذكر الزنفلي (2012) أن هناك ثمة أمور ينبغي مراعاتها تتعلق بأبعاد التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها وهي: التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة سهلة التطبيق، وإنما هي برنامج عمل يوضع من قبل الدولة وفقا لما هو متاح من إمكانات لديها، وما يؤثر فيها من تحديات داخلية وخارجية. فالتنمية الاقتصادية أمراً لا غنى عنه للتنمية الاجتماعية شريطة الحفاظ على ما تستند إليه من ثروات بالاستخدام الرشيد لها، والتنمية المستدامة بأبعادها الأربعة ليست ترفاً أو اختياراً، بل هي البديل الوحيد المتاح لمواكبة ما يجري في العالم من تغيرات ومواجهة حاجات الشعوب. (الزنفلي، 2012، 202)

وإضافة إلى ما سبق من متطلبات للتنمية المستدامة (اقتصادية – اجتماعية – بيئية – تكنولوجية) هناك بعض المتطلبات العامة التي تتعلق بالأبعاد المعروفة للتنمية المستدامة ولا تقتصر على بعد واحد بعينه، إذ إن متطلبات التنمية المستدامة هي في الأصل كل متكامل، منها ما ينتمي إلى فئة محددة، ولكن في نفس الوقت له تأثير بالغ الأهمية على الفئات الأخرى، فمثلاً الرعاية الصحية، وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة هو مطلب اجتماعي، ولكن له تأثير من الجانب الاقتصادي وهكذا.

وفي هذا السياق يرى السنبل (2012) أن التنمية المستدامة تتطلب مجموعة من المبادئ العامة حتى تتحقق وهي: مبدأ العدالة والإنصاف، مبدأ التمكين، مبدأ الحاكمية، مبدأ التضامن، مبدا الكفاءة. (السنبل، 2012، 204-206)

ثالثاً: الابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر (مبرراته، ومتطلبات إنشاء المركز بها).

يواجه التعليم الجامعي المصري تغيرات محلية وتحديات عالمية عديدة تفرض بطبيعتها ضرورة إصلاحه وتطويره، وتتمثل هذه التحديات في الثورة المعرفية والتكنولوجية، حيث تؤكد الكتابات أن (90%) من تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين لم تكتشف بعد، وأن حجم الاكتشافات المتوقعة يقدر بثلاثة أمثال ما تم اكتشافه في القرن العشرين، ولما كان الهدف من التعليم الجامعي هو إعداد الإنسان القادر على مواجهة مشكلات العصر، والتكيف مع مستجداته، فأصبح لا ينظر إلى الطالب الجامعي بقدر ما لديه من الحقائق والمعارف والمعلومات، وإنما بقدر ما يتمتع به من قدرة على استخدام هذه المعرفة وتطبيقها.

مبررات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر.

يمثل التعليم الجامعي أحد الوسائل الفاعلة في تقدم المجتمعات وإبراز شخصيتها، والمشاركة في علاج المشكلات والقضايا الشائكة في المجتمع، ورسم صورة استشرافية للمستقبل، عن طريق تزويد الدولة بالمتخصصين والفنيين والخبراء في كافة المجالات؛ ولهذا أصبح التعليم الجامعي قاعدة التطور والابتكار المجتمعي، الأمر الذي يحتم ضرورة تطويره وإمداده بكل جديد، ومما يلاحظ في السنوات الأخيرة من خلال السياسات والممارسات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية أن الابتكار بأبعاده المختلفة أضحى ركناً أساسياً في برامج تطوير التعليم الجامعي؛ ويدفع المؤسسات إليه بشكل أكبر، مجال تخصصها وميدان عملها، فالمؤسسات الصناعية تهتم بالابتكار التكنولوجي، والمؤسسات الصناعية تهتم بالابتكار السياسي، والمؤسسات الاقتصادية تهتم بالابتكار الاقتصادي، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية تهتم بالابتكار الاجتماعي.(أسماء خليل، 2018، 329)

ومؤسسات التعليم الجامعي هي ثقافية اجتماعية في المقام الأول؛ لذا تتوافر مجموعة من المبررات للإخذ بصيغة الابتكار الاجتماعي وإنشاء مراكز له بمؤسسات التعليم الجامعي أهمها:

- المساعدة في حل المشكلات التنموية والاجتماعية التقليدية (كالبطالة، والفقر، والامية، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والتعليم وقت الأزمات والحروب والأوبئة كجائحة كورونا، الخ..)، بطرق ابتكارية غير تقليدية، كما هو الحال في تجربة (مصرف الفقراء)، التي ساهمت في القضاء على الفقر والبطالة في بنجلاديش، والتعليم الافتراضي، الذي ساعد على مواصلة واستمرار العملية التعليمية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19).
- وجود العنصر البشري من ذوي الخبرات الجيدة في المجال التكنولوجي، ومجال التخطيط حيث يعمل بالجامعة ما يربو على (15,000) من أعضاء هيئة التدريس، ولديهم رغبة صادقة في النهوض بالجامعة ووقوفها على المستجدات والاتجاهات العالمية الحديثة.
- ضعف المصادر التمويلية الذاتية للجامعة، فضلاً عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث العلمي بالجامعة، مع ضعف المخصصات الحكومية للإنفاق على البحث العلمي، وقد يساهم مركز الابتكار الاجتماعي في إضافة مصادر تمويلية عن طريق

تسويق الأبحاث، وعقد دورات تدريبية في مجال الابتكار وريادة الأعمال مما يدر ربحاً للمركز ومن ثم للجامعة.

- قيام المركز بدور الوسيط بين الجامعة وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات في المجتمع، عن طريق ما يوفره من خدمات استشارية، ومبادرات استراتيجية للتعامل مع المتغيرات والمستجدات.
- دعم وتدعيم الشراكة بين الجامعة والمجتمع والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمستدامة عن طريق تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية بالجامعة إذ إن الابتكار الاجتماعي يمتد دوره للمكتبات والأنشطة الثقافية الأخرى بالجامعة، كاستغلال المكتبات في كافة الأنشطة الاجتماعية وضيافة كبار السن، وماكينات الصراف النقدي، وإقامة الحفلات الخيرية لجمع التبرعات لصالح جهة ما، ومن ذلك ما تقدمه كبرى المكتبات العالمية من استضافة شخصيات بارزة للنقاش في قضية معينة، ومبادرة أترك كتابا كي تأخذ كتاباً، ومبادرة الطابعة 3D في متناول الجميع. (الجاكي، 2019، 26- 27)
- يساعد الابتكار الاجتماعي على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للجامعة، من خلال تنمية مهارات الأفراد الشخصية في التفكير والتفاعل الجماعي، كما يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة وقطاعاتها وإدارتها في المجالات المختلفة، وبخاصة بيئة العمل الاجتماعي، فضلا عن المجال الفني، والمالي، والتسويقي. (مسعدواي، 2016، 4)
- للابتكار المجتمعي دورُ في إدماج المرأة في قضايا التنمية، من خلال التركيز على مبادرات مجتمعية ذات انعكاسات حضرية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمرأة والموازنة بين العمل الأسري والانتاجي، بما يعود بالنفع على المجتمع، ومن تلك المبادرات التي طبقت في بعض الدول، وتم تصنيفها وفق مستوى السلامة الحضرية، مستوى الرعاية، مستوى الإدماج الاجتماعي، ومستوى التنقل، فعلى سبيل المثال: مبادرة "تاكسي النساء" في لندن والمملكة العربية السعودية، ومبادرة "خريطة التحرش" بالقاهرة، وغيرها من المبادرات التي تتعلق بالمرأة وتمكينها من القيام بأدوارها الاجتماعية. (زهراء الحسيني، 2019، 52- 63)

ومن ثم يمكن القول إن التغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ساهمت في بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، مثلت تحدياً لمؤسسات التعليم الجامعي، وتطلبت منها: الحفاظ على مكانتها العلمية وسمعتها الأكاديمية والبحثية، ضرورة كسب ميزات تنافسية للتفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى، مما يتطلب ضرورة تبنى إنشاء مراكز بحثية تعمل في مجالات مبتكرة، كالابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال، والبحث عن أفضل الممارسات في الأداء للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية، والاسترشاد بها في وضع مؤشرات الأداء داخل المؤسسة الأكاديمية وقياسها.

متطلبات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر.

- تعد مراكز الابتكار الاجتماعي أداة لتشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير، وقناة اتصال بين الجامعة والمجتمع للمساهمة الفاعلة في حل القضايا والمشكلات الاجتماعية، كما تعمل على رفع رتبة الجامعة في ميدان التصنيفات العالمية، مما يزيد من قدرتها التنافسية، وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها عند إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي، وتتنوع تلك المقومات وهي بحاجة إلى مجموعة من المتطلبات تتنوع ما بين (متطلبات عامة- متطلبات بشرية – فنية – تكنولوجية – مادية ومالية، الخ..) يمكن إجمالها فيما يلي: (عاشور، موسي، وجابر، 2018، 2017، 2016)
- تحليل الاحتياجات المجتمعية في مجال القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.
- اتباع المنهجية العلمية في تحليل القضايا.
- العمل بروح الفريق وبطريقة منظوميه.
- خدمة قضايا التنمية والارتباط بالمجتمع المحيط.
- صياغة أهداف المركز في ضوء الغايات والأهداف الاستراتيجية لجامعة الأزهر.
- ضمان التمويل.
- إنشاء شبكة من العلاقات بين المركز والمراكز المناظرة له في الدول المتقدمة والدول العربية.
- نشر ثقافة الابتكار الاجتماعي من خلال التعريف بأهميتها، وأهدافها ومبررات إنشاء مركز للابتكار الاجتماعي بجامعة الأزهر.
- تحديد الموقع الجغرافي للمركز.
- تحديد المدة الزمنية اللازمة لإنشاء المركز.
- إنشاء الهيكل التنظيمي للمركز وتحديد الوصف الوظيفي لكل مكوناته ووحداته.
- مدير كفء لديه القدرة على القيام بمهام وأعباء المركز.
- اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفق معايير محددة.
- امتلاك العاملين بالمركز القدرة على تدريب الطلاب وخريجي الجامعة
- تكوين لجنة عليا من داخل مجلس الجامعة تشرف على أعمال المركز.
- إجراء دورات تدريبية وورش عمل لجميع الكوادر بالمركز فيما يتعلق بمهارات الاتصال، والتفاوض الناجح، وتبادل الأفكار والمعلومات.
- الشفافية في تقييم المشروعات البحثية المقدمة للمركز، مع دراسة جدوى لانتقاء المشروعات المقدمة بواسطة لجنة من الخبراء، وفق آليات ومعايير انتقاء محددة سلفاً.

- تخصيص الجامعة جزء من أراضيها تسمح بإقامة المركز بوحداته.
- سعي المركز مستقبلاً للتمويل الذاتي.
- الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية بالجامعة.
- تأسيس البنية التحتية التكنولوجية الداعمة لأنشطة المركز.
- توفير قاعدة بيانات تساعد في إدارة مشروعات المركز.
- إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص لدعم ورعاية المشروع وتطوير المركز.
- تحديد جودة نتائج المخرجات للمشروعات التي يتبناها المركز، مع استطلاع رأي لرضا العملاء نحو مردود تلك المشروعات.
- اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بمزاولة أنشطة المركز.
- وضع اللوائح الداخلية المنظمة لعمل المركز.
- تحديد المعايير الخاصة بمشروعات المركز.
- وضع القواعد الخاصة بالمساءلة والمحاسبية داخل المركز.
- وضع القواعد واللوائح التي تنظم علاقة المركز بغيره من مؤسسات المجتمع.
- الاستفادة من اللوائح والقوانين المنظمة لعمل المراكز الأخرى في الجامعات العربية والأجنبية.
- تحديد الإجراءات التشريعية اللازمة لحماية القيمة المضافة للمركز.
- توفير أساليب معينة لقياس مدى نجاح المركز.
- التقويم المستمر للعمليات التنظيمية للمؤسسات المعنية بعمليات المركز.
- إجراء المتابعة المستمرة لجميع مراحل التنفيذ بالمركز.
- إعداد تقارير دورية لتشخيص نقاط القوة وجوانب الضعف.
- الشفافية في تقييم المشروعات البحثية المقدمة للمركز.
- تحديد جودة نتائج المخرجات للمشروعات التي يتبناها المركز.
- مراقبة أداء المركز لمعرفة مدى الاستمرارية من عدمها.

دور مراكز الابتكار الاجتماعي في تحقيق الاستدامة بالتعليم الجامعي الأزهري:

لما كانت التنمية المستدامة هي التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، فإنها بذلك تقتضي تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة والخيارات أمامهم لتحقيق طموحاتهم في حياة أفضل.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة تركز على الإنسان، وأساسها في ذلك التنمية البشرية، والتي يمكن أن تتحقق بسبل كثيرة، في مقدمتها التعليم باعتباره الوسيلة الرئيسية لإعداد

وتأهيل الأفراد للحياة وللعمل والإنتاج والمساهمة في تنمية المجتمع، ويمكن لمراكز الابتكار الاجتماعي أن تلبي متطلبات التنمية المستدامة، من خلال ما تتيحه من فرص وإمكانات، أهمها:

- تحويل مؤسسات التعليم إلى مؤسسات تعليم مدى الحياة.
- توفير الإمكانات اللازمة للبحث العلمي، من خلال عملية نقل وتوطين التكنولوجيا.
- تحسين جودة التعليم من خلال مساهمة جميع المعنيين بالتعليم في تجديده وتطويره وتمويله.
- الاهتمام بالتأهيل والتدريب المستمرين، لتحسين نوعية الحياة، وتلبية متطلبات سوق العمل.
- تعميم استخدام التقنيات الحديثة في شتى مجالات التعليم، وتأهيل الأفراد للتعامل مع هذه التقنيات.
- التحول بالمجتمع إلى مرحلة اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في رعاية الموهوبين وأصحاب الكفاءات بالجامعة.
- تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع.

في ضوء ما سبق يتبين أن تمحور التوجه المستقبلي نحو الابتكار الاجتماعي حول المنتج التعليمي "Educational product"، والذي بات لزاماً على التعليم الجامعي المعاصر تطبيقه بما يتوافق مع معطيات ومتغيرات القرن الحادي والعشرين، في سبيل تمكينه من التكيف مع التغيرات الآنية والمستقبلية؛ بالتفاعل معها أو بالتصدي المباشر لها، بما يسمح بتلبية احتياجات سوق العمل، ومتطلبات تنمية المجتمع والنهوض به، وبجميع أفراده وعلى رأسهم فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

التوصيات:

- توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم الجامعي الأزهري، لتحسين جودة الحياة والارتقاء بنوعية الخريج.
- الدعم المادي والمعنوي للمركز، وتحقيق نوعاً من الاستقلالية المادية للمركز لتحقيق أهدافه المرجوة.
- تبني آليات عمل أكثر مرونة وتفاعلاً مع المشكلات والقضايا المجتمعية.
- تطوير مناهج التعليم بجامعة الأزهر للتعامل مع معطيات العصر وتحدياته المستجدة.
- إنشاء مراكز فرعية تابعة للمركز الرئيسي بكليات الأقاليم وبخاصة في الوجه البحري وصعيد مصر.

- الاهتمام بأقسام وشعب تكنولوجيا التعليم ودعمها والتوسع فيها، لتقديم الدعم الفني والتقني لمراكز الابتكار الاجتماعي وغيره، وتخريج فنيين وأخصائي تكنولوجيا تعليم مؤهلين ومدربين.
- عقد شراكات وتحالفات استراتيجية مع المراكز المناظرة له في الجامعات العربية والعالمية للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.
- عقد المزيد من المؤتمرات والندوات وورش العمل حول الابتكار الاجتماعي بالجامعة لزيادة الوعي به ونشر ثقافته.

المقترحات

تشجيع الباحثين والدارسين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول الابتكار الاجتماعي، والكشف عن دور مراكز الابتكار الاجتماعي في تحسين جودة الحياة، ودعم الشباب من رواد الأعمال وكذلك حول المشاركة المجتمعية من قبل المنظمات الاقليمية وتنظيمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في اكتشاف المبتكرين اجتماعياً ورعايتهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر2030.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- الزنفلي، أحمد محمود (2012). **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- خليل، أسماء حسن(2018). الابتكار الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتطوير مشروعات التخرج البحثية لطلاب الخدمة الاجتماعية: دراسة على المشاركين بمعرض الابتكار الاجتماعي الأول بجامعة أسوان. **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 7.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون (2017). **الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار**. تونس.
- رشيد، جلود (2018). آليات وركائز التنمية المستدامة. **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (28).
- نور الدين، حامد (2014). دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة. ***مجلة دراسات وأبحاث***، جامعة الجلفة، الجزائر، (14).
- حنان بن خلوق (2016). الابتكار الاجتماعي: الاستراتيجية المثلى لتحقيق رؤى المستقبل. ***مجلة SME Advisor العربية***، مجلة عربية شهرية إليكترونية متخصصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، (14).
- العسيري، خالد حسين (2015). استراتيجية بناء متطلبات الابتكار الاجتماعي في كليات التربية: مدخل لتطوير القيادات التربوية بالتعليم العام في ضوء الاتجاهات العالمية. ***المؤتمر الدولي الأول: التربية آفاق مستقبلية*** - كلية التربية - جامعة الباحة - السعودية، 1.
- خلوفي، سفيان (2020). دور الابتكار الاجتماعي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة على عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية ميلة. ***مجلة دراسات وأبحاث***، جامعة الجلفة، الجزائر، 12 (4).
- الدوري، زكريا مطلك، أبو سالم أبو بكر أحمد (2013). ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة. ***مجلة ديالي***، جامعة ديالي، الجزائر.
- زهراء عماد الحسيني، والأحبابي شيماء حميد (2019). الابتكار المجتمعي ودوره في إدماج النوع الاجتماعي بقضايا التنمية. ***مجلة كلية التربية للبنات***، جامعة بغداد، 3 (30).
- عبود زينب عبد الرازق، حسين ظفر ناصر (2014). الإصلاح الإداري ومتطلبات التنمية المستدامة. ***مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية***، جامعة بابل، 6 (2).
- محمد، شاهيناز كامل (2017). تصور مقترح لتفعيل التربية الابتكارية لطلاب التعليم العام في دولة الإمارات في ضوء الاستراتيجية الوطنية للابتكار. ***رسالة ماجستير***، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة طنطا.

- مشرف، شيرين عيد موسى (2016). استراتيجية مقترحة لتعليم الكبار في ضوء التنمية المستدامة. المؤتمر السنوي الرابع عشر-***"من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل التنمية المستدامة"***، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس مصر.
- فهمي، شيرين محمد (2018). تحديات التنمية رؤية مستقبلية المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،19 (1).
- السنبل، عبد العزيز عبد الله (2012). دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة وتحقيق مجتمع المعرفة. المؤتمر السنوي العاشر "***تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي***"، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- فخرو، عبد الناصر عبد الرحيم (2009). معايير تميز الأداء البحثي في الجامعات العربية: دراسة تحليلية. ***مجلة دراسات في التعليم الجامعي***، (20).
- جابر، عصام (2016). رؤية مستقبلية للحاضنات البحثية بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. ***مجلة كلية التربية***، جامعة الأزهر، القاهرة، 3(170).
- الفيلالي، عصام يحي (2013). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول. ***ضمن إصدارات سلسلة نحو مجتمع المعرفة***، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر.
- عمر محمد موسى (2018). تصور مقترح لإنشاء مركز التميز التربوي البحثي بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج (33)، ع (1).
- الجيوسي، عوده (2017). الابتكار الاجتماعي ودور الجامعات في خدمة المجتمع. ***جريدة الوطن البحرينية***، 12 (4376).
- غياث هواري، وكنده المعمار (2018) الابتكار الاجتماعي: هل هناك حقاً منهج للابتكار. ***مجلة الابتكار الاجتماعي***، الإمارات العربية، العدد التجريبي.
- كلود، فلينيف(1991). المواطن والبيئة. ***رسالة اليونسكو***، القاهرة: مطبوعات اليونسكو.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005). ***مؤشرات مجتمع المعلومات***. نيويورك: الأمم المتحدة.
- الجاكي، مجدي (2019). الابتكار الاجتماعي بالمكتبات العربية- المكتبات العامة المصرية نموذجاً. بحث مقدم ***لمؤتمر" الابتكار واتجاهات التجديد في المكتبات***" مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- الرافعي، محب محمود (2012). دور تعليم الكبار في تحقيق التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصر،39 (59).
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد (2017م). التنمية المستدامة: مفهومها ـ أبعادها ـ مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مصطفى، مريم أحمد وحفظي، أحمد إحسان (2001). ***قضايا التنمية في الدول النامية***. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- كافي، مصطفى يوسف (2017). ***التنمية المستدامة***. عمان- الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- مدلس، نجاة (2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق الابتكار الاجتماعي. ***مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير***، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، (8).
- سمرقندي، نجوى حسين (2018). تصور الابداع والابتكار في عصر التنمية المستدامة. ***مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية***، السعودية، 24(1).
- بسطويسي، نشوة سعد محمد (2018). أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "رؤية مقترحة"، ***مجلة كلية التربية***، جامعة المنوفية، مصر، 33(4).
- نعمة، نغم حسين ، نجم، رغد محمد (2019). تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ***المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك***،11(11).
- هشام أحمد عاشور (2017). الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحاضنات التكنولوجية بالتعليم الجامعي وتصور مقترح لتطبيقها بجامعة الأزهر. ***رسالة ماجستير***، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.
- اليزابيت كينج (1991). تحديات التنمية البشرية. مجلة التمويل والتنمية، القاهرة، ع (28).
- مسعدواي، يوسف (2016). دور الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية. ***الندوة العلمية الرابعة*** " الإبداع في عالم الأعمال"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة.

Al-Zanfali. Ahmed Mahmoud (2012). **Strategic planning for university education and its role in meeting the requirements of sustainable development,** Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Khalil, Asmaa Hassan (2018). Social innovation as a variable in planning to develop research graduation projects for social work students: a study applied to participants in the first social innovation exhibition at Aswan University. ***Journal of Social Work***, Egyptian Association of Social Workers, 7.

The General Secretariat of the League of Arab States and others (2017). **The Arab strategy for scientific and technological research and innovation**. Tunisia.

Rashid, Jlloud (2018). Mechanisms and pillars of sustainable development. ***Journal of Historical and Social Studies***. University of Nouakchott, Faculty of Letters and Human Sciences.(28) ،

Noureddine, Hamed (2014). The role of technological innovation in achieving sustainable development. ***Journal of Studies and Research***, University of Djelfa, Algeria.(14) ،

Hanan bin Khalloug (2016). Social innovation: the optimal strategy to achieve future visions. ***SME Advisor Arabic Journal***. a monthly Arab electronic magazine specialized in small and medium enterprises in the Arab world.(14) ،

Al-Asiri. Khaled Hussein (2015). The strategy for building social innovation requirements in the faculties of education: An introduction to the development of educational leaders in public education in the light of global trends. **The First International Conference: Education: Prospects - College of Education** - University of Al Baha - Saudi Arabia, 1.

Khaloufi. Sofiane (2020). The role of social innovation in enhancing the competitiveness of economic institutions: a study on a sample of the frameworks of economic institutions in the state of Mila. ***Journal of Studies and Research***, University of Djelfa, Algeria, 12 (4).

Al-Douri. Zakaria Mutlag. Abu Salem Abu Bakr Ahmed (2013). Leadership culture in the light of sustainable development. ***Diyala Journal***, University of Diyala, Algeria

Zahra Imad Al-Husseini. and Al-Ahbabi Shaima Hamid (2019). Community innovation and its role in integrating gender with development issues. ***Journal of the College of Education for Girls***, University of Baghdad, 3.(30)

Abboud Zainab Abdel Razek. Hussein Zafar Nasser (2014). Administrative reform and the requirements of sustainable development. ***Journal of the College of Administration and Economics for Economic***. Administrative and Financial Studies, Babylon University, 6.(2)

Muhammad. Shahinaz Kamel (2017). A proposed vision for activating innovative education for students of public education in the UAE in the light of the national innovation strategy. **M. A. thesis**. Faculty of Education, Department of Fundamentals of Education, Tanta University.

Musharraf. Sherine Eid Musa (2016). A proposed strategy for adult education in the light of sustainable development. **The 14th Annual Conference - "From Adult Education to Lifelong Learning for All for Sustainable Development"**. the Arab Organization for Education. Culture and Science in cooperation with the Adult Education Center, Ain Shams University, Egypt.

Fahmy, Sherine Mohamed (2018). Development challenges. a future vision. the Seventh International Conference of the College of Social Sciences. Kuwait University. ***Journal of Economics and Political Science***, Cairo University, 19.(1)

Al-Sunbul, Abdul Aziz Abdullah (2012). The role of adult education in sustainable development and the achievement of a knowledge society. The Tenth Annual Conference ***"Adult Education and Sustainable Development in the Arab World"***. Ain Shams University, Adult Education Center and the Arab Organization for Education, Culture and Science.

Fakhro, Abdel Nasser Abdel Rahim (2009). Criteria for excellence in research performance in Arab universities: an analytical study. ***Journal of Studies in University Education***, (20).

Jaber, Essam (2016). A future vision for research incubators in Saudi universities considering the requirements of the knowledge economy. ***Journal of the College of Education***, Al-Azhar University, Cairo, 3(170).

Filali, Essam Yehia (2013). Sustainable development in the Arab world between reality and expectations. Within the publications of a series Towards a Knowledge Society. Media Production Center, King Abdulaziz University, Eleventh Edition.

Omar Muhammad Musa (2018). A proposed conception for the establishment of a Research Educational Excellence Center at the Faculty of Education, Assiut University, considering the experiences of some countries. ***Journal of the College of Education***, Menoufia University, 33 (1).

Al-Jayousi, Odeh (2017). Social innovation and the role of universities in community service. ***Al-Watan Bahraini newspaper***, 12 (4376).

Ghayath Hawari and Kinda Al-Mimar (2018) Social innovation: Is there really an approach to innovation? ***Journal of Social Innovation***, UAE, pilot issue.

Claude, Flint (1991). Citizen and the environment. ***The UNESCO Courier***, Cairo: UNESCO Publications.

Economic and Social Commission for Western Asia (2005). Information Society Indicators. New York: United Nations.

El-Jaki, Magdy (2019). Social innovation in Arab libraries - Egyptian public libraries as a model. Research presented to the conference "***Innovation and Renewal Trends in Libraries***". King Abdulaziz Complex for Endowment Libraries, in cooperation with the Islamic University, Medina, Saudi Arabia.

Al-Rafei, Moheb Mahmoud (2012). The role of adult education in achieving sustainable development. ***Arab Organization for Education, Culture and Science, Egypt***, 39 (59).

Medhat Abu Al-Nasr. Yasmine Medhat Muhammad (2017). ***Sustainable development: its concept - its dimensions - its indicators***. Cairo: The Arab Group for Training and Publishing.

Mustafa. Marvam Ahmed. Hefzy. Ahmed Ihsan (2001). ***Development issues in developing countries***. Alexandria, University Knowledge House.

Kafi, Mustafa Youssef (2017). ***sustainable development***. Amman - Jordan: Dar Al-Akademoun for Publishing and Distribution.

Medels. Naiat (2019). The social responsibility of business organizations and their role in achieving social innovation ***Journal of Research Files in Economics and Management***. Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda, Morocco, (8).

Samarkandi. Naiwa Hussein (2018). Envision creativity and innovation in the era of sustainable development. King Fahd National Library ***Journal, Saudi Arabia***, 24 (1).

Bastawissi. Nashwa Saad Mohamed (2018). The roles of faculties of education in the field of community service and environmental development considering the requirements of sustainable development "a proposed vision". ***Journal of the Faculty of Education, Menoufia University***, Egypt, 33 (4).

Nima, Nagham Hussein. Naim. Raghad Muhammad (2019). Harnessing digitization to achieve the 2030 Sustainable Development Goals. ***The Iraqi Journal of Market Research and Consumer Protection***, 11(11).

Hisham Ahmed Ashour (2017). Recent trends in the application of technological incubators in university education and a proposed vision for their application at Al-Azhar University **M. A. thesis**, Faculty of Education, Al-Azhar University, Cairo.

Elizabeth King (1991). Human development challenges. ***Finance and Development Magazine***, Cairo, p. (28).

Masadwav. Youssef (2016). The role of innovation in achieving the competitive advantage of the economic enterprise: a case study of an Algerian economic enterprise. Fourth Scientific Symposium "Creativity in the Business World". Center for Research and Development of Human Resources, Jordan.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

Angelidou, M., & Psaltoglou, A. (2017). An empirical investigation of social innovation initiatives for sustainable urban development. ***Sustainable Cities and Society***, *33*, 113-125.

Arocena, R., & Sutz, J. (2021). Universities and social innovation for global sustainable development as seen from the south. ***Technological Forecasting and Social Change***, 162

Bayuo, B. B., Chaminade, C., & Göransson, B. (2020). Unpacking the role of universities in the emergence, development, and impact of social innovations–A systematic review of the literature ***Technological Forecasting and Social Change***, 155.

Dover, G. (2012). Social innovation and institutional work: A study of the role of place and place-making in social innovations for the "hard-to-house" **Ph.D dissertation**. Simon Fraser University. Canada. 1- 267.

Govindarajan, V. & Trimble, C. (Spring 2005) Organizational DNA for Strategic Innovation. ***California Management Review***, 47(3).47- 76.

Hitchcock, G., & Hughes, D. (1995). **Research and the teacher**: A qualitative introduction to school-based research. Psychology Press.

Minks, M. (2011). Social innovation: new solutions to social problems. **M.A. Thesis**, Liberal Studies, Georgetown U